المجتمع المدني في الحوارات الأورومتوسطية

د/ مرسي مشري
قسم العلوم السياسية
المركز الجامعي تيسمسيلت

مقدمة

شكل موضوع المجتمع المدني مسألة هامة في الحوارات الأورومتوسطية إضافة إلى موضوع المرأة والحكم الراشد، حيث اهتمت معظم جولات الحوار التي شملها مسار مشروع برشلونة، باعتباره أداة تسمح بتنمية العلاقات التعاونية بين شعوب المتوسط، كما يمثل تنمية المجتمع المدني بالنسبة للدول الأوربية كأداة لتكريس الديمقراطية ومؤشر على نجاحها.

ويرجع سبب إهتمام الدول الأوربية بموضوع المجتمع المدني نظرا للدور الهام الذي أصبحت تلعبه المنظمات والهيئات الحقوقية وغير الحكومية في التأثير على الدول والحكومات مستفيدة من رياح العولمة التي ساهمت في نقل الوعي السياسي لأفراد هاته المنظمات، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب، مما جعل البعض يقول بنشأة مجتمع مدني عالمي يربط بين مختلف المنظمات والهيئات غير الحكومية التي تشترك في نفس المواضيع والانشغالات، فباتت هاته المنظمات العالمية ذات مفعول يفوق في بعض الأحيان تأثير بعض الدول والحكومات. كما كان لبروز التهديدات والمخاطر الجديدة ذات البعد العالمي دور في تطوير دور ومهام منظمات المجتمع المدني ليرتقي من المحلية والاقليمية إلى العالمية منها التهديد الارهابي وحقوق الانسان، التحول الديمقراطي، البيئة والاحتباس الحراري.

وبناءا على ذلك ركزت الدول الأوربية في حواراتها مع الدول المتوسطية على ضرورة تنمية هيئات ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية المغاربية على الخصوص، من خلال تقديم الاستشارات والمساعدات المالية والخبرة في التكوين، ويبرز ذلك من خلال العديد من المبادرات والمشاريع المقدمة.

وفي هذا الإطار تأتي إشكالية دراستي حول المكانة التي يحتلها موضوع المجتمع المدني في الحوارات العربية المتوسطية، وماهو الدور الذي ينتظر منه من قبل الدول الأوربية؟

أولا: المجتمع المدني من المحلية إلى العالمية

أ- تعريف المجتمع المدني العالمي

يشير مصطلح المجتمع المدني العالمي إلى تجمع واسع لجماعات من الأفراد تنشط عبر الحدود بعيدا عن متناول الحكومات[1]. وفي تعريف للدكتور سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل:"يشتمل المجتمع المدني العالمي على الروابط والتنظيمات المدنية التي تقوم على منظومة من الأسس كالانضمام الطوعي والاختياري، كما يستند أساس العضوية إلى المواطنة العالمية، فلا اعتبار لجنسيات وهويات ترتبط بدولة ما، وتتبع تلك الروابط والتنظيمات عددا من الخصائص التنظيمية المحددة لأساليب العمل والأداء منها: الشفافية، عقلانية القرار، الديمقراطية المباشرة"[2]. ويرى الدكتور محمد السيد سعيد بأن المجتمع المدني العالمي:"هو ذلك الفضاء أو حقل النشاطية أو الكفاحية المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية وبوحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان، وهو نسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان والمسؤولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز"[3]. كما يعرّف روبرت أوبرايان (robert o'brien) المجتمع المدني العالمي على أنه: "مجال أَو فضاء حيث يحاول خلاله الممثلون المدنيون التأثير على الطريقة التي يعيش فيها الناس حياتهم في أنحاء العالم". أما أندرو هاريل فإن هذا المصطلح بالنسبة إليه يشير إلى "تلك المجموعات الوسيطة والمُنظَّمة التي تكون مستقلة نسبيا عن كل من السلطات العامّة والممثلين الاقتصاديين الخاصّين: والتي تعمل عبر حدود الدول".

وبالنسبة للكاتب ريتشارد فولك فإن هذا المصطلح يشير إلى: "ميدان العمل والفكر المنشغل بالمبادرات الفردية والجماعية للمواطن ذات الصفات الطوعية غير الربحية في داخل الدول وخارجها"[4]. ومن حيث الفواعل فهو:"يضم هؤلاء الذين يمدون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية، بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات

امتداد عالمي أو عالمية الأصل، فضلا عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات". وجاء تعريف المجتمع المدني العالمي في تقرير المجتمع المدني العالمي لسنة 2002 على أنه:"تلك التنظيمات التطوعية الإرادية غير الحكومية التي تنشط عبر الحدود وتتصدى لقضايا ذات طبيعة عالمية مثل حقوق الانسان، الديمقراطية، البيئة وقضايا التنمية، وقد عبر عنه كذلك بمفاهيم أخرى كالمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات متعددة القوميات"[5]. وحسب كل من دبرا جونسون وكولن تيرنر فإن المجتمع المدني العالمي بالنسبة إليهما يشير إلى: "التشكيلة الواسعة من المنظمات غير الحكومية العاملة عبر الحدود". فيما يرى كنت ألبرت جونز أن هذا المصطلح يمثل: "مجموعة من المجموعات المتصلة عالمياً بمصلحة عامة، مثل النوعية البيئية، وشروط العمل، وحقوق الإنسان، أَو (أقل وضوحا) المنافع الاقتصادية المرتبطة بتوسيع التجارة، سواء أكانت أو لم تكن مُنظَّمة عالمية أَو مجموعة ذات مصلحة سياسية".

وعلى الرغم من تعدد التعاريف وتنوعها، إلا أنها تركز على نفس الخصائص التي تميز ظاهرة المجتمع المدني العالمي وهي[6]:

1- أنه بمثابة فضاء أو حقل للنشاطية أو الكفاحية المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية، وبوحدة المصير البشري، على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان.

2- يمكن النظر إليه أيضا باعتباره ذلك النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسئولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز.

3- ومن حيث الفاعلين في المجتمع المدني العالمي، فيمكن القول أنهم أولئك الذين يمدّون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية، ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية، بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلا عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات.

بفعل انتشار ظاهرة العولمة بدأت تظهر استخدامات جديدة لمفهوم المجتمع المدني ومن أهم التطورات التي أحدثتها ظاهرة العولمة على مفهوم المجتمع المدني ظهور مصطلحات جديدة للمفهوم مثل "المجتمع المدني العالمي" أو "المجتمع المدني العابر"، وظهور تعريفات جديدة له، كذلك ظهور أدوار جديدة وظهور جدل فكري جديد لم يكن موجودا سابقا حول مفهوم المجتمع المدني العالمي حول من يشكك بحقيقة وجوده وبين من يقر بحقيقة وجوده. فظهرت مصطلحات مقابلة لمصطلح المجتمع المدني العالمي، مثل مصطلح "المجتمع المدني عبر القومي" أو مصطلح "المجتمع المدني الدولي". وبحسب مؤيدي هذه المقاربة وأنصارها، فقد تجسد هذا الواقع في أحداث يوم 15 فبراير 2003 ، إذ تجلى " المجتمع المدني العالمي "، بأعظم معانيه ودلالاته، في المسيرات الحاشدة والمتزامنة في نحو 6000 مدينة، وأكثر من 70 دولة في العالم، لمناهضة الحرب الأمريكية ضد العراق.

ب- أسباب ظهور المجتمع المدني العالمي

يرجع ظهور المجتمع المدني العالمي للتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، ففي عالم أصبح فيه العالمي محلي والمحلي عالمي، أصبحت القضايا الوطنية التي تهم منظمات المجتمع المدني ذات منشأ وامتداد عالميين، لذا أصبحت منظمات المجتمع المدني المحلية تخوض في القضايا العالمية كمشكلة البيئة والجريمة المنظمة، كما أصبحت تحظى بتضامن ومساعدة منظمات المجتمع المدني في الدول الأخرى.

كما ساهمت العولمة في تدعيم منظمات المجتمع المدني المحلي وإعطاءها بعدا عالميا، من خلال محاولتها إضعاف سلطة الدولة وتقوية فواعل لادولاتية، وبذلك لم يعد مفهوم المجتمع المدني يعبر عن تلك العلاقة بين الفرد المواطن والمجتمع والسلطة، بل أصبح يعبر عن مفهوم أوسع وأشمل يتعدى الحدود الوطنية والاقليمية إلى حركة عالمية كونية ذات أخلاق تمثل أرضية متفقا عليها تتبناها منظمات وتشجعها أخرى[7].

كما يرى الدكتور عبد الله تركماني أن الحدود السياسية للدول أصبحت مهددة بالزوال، فسحة الماجل لإنشاء مناطق سلام وتبادل المصالح وتداخل الثقافات الوطنية. وقد انعكس هذا التداخل على مستويين:

(أ) – تحوّل القضايا الداخلية الوطنية (مثل حقوق الأقليات، وحتى الأفراد، وحرية العبادة وسواها) إلى قضايا خارجية عالمية، وكذلك تحوّل القضايا العالمية (مثل السلام والتنمية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات والخدمات وتبادل السلع) إلى قضايا داخلية تمس صميم الاقتصاد الوطني والأمن الاجتماعي.

(ب) – القرار الوطني في دولة ما لم يعد ملكا لأصحابه فقط، ولكنّ عملية اتخاذه باتت جزءا من عملية أوسع تلعب فيها عناصر ما وراء الحدود الوطنية دورا أساسيا. وكذلك فإنّ الممثلين المنتخبين المكلفين بإدارة أمور دولة ما، أصبحوا رهينة نظام عالمي له حساباته ومصالحه وقوانينه الخاصة التي لا تلتقي بالضرورة مع المحلي – الوطني منها، بل التي كثيرا ما تتناقض معها أيضا[8].

وبناءا على ذلك بات التيار التقليدي لدراسة أطراف المجتمع الدولي (الذي يفترض تعداد هذه الأطراف بالدول فقط) يعتبر قاصرا، ذلك أن عنصر التأثير في مسار العلاقات الدولية لم يعد حكرا على الحكومات دون الكلام عن منظمات وفعاليات أخرى قد تخرج عن إطار سيادة الدولة بالقوة والقدرة ذاتها أو أكثر من التي تملكها السلطة في حدودها الاقليمية[9].

كما كان لانشاء منظمات عالمية دور في تنمية النشاط الاقليمي والعالمي لمنظمات المجتمع المدني، خاصة وأن منظمة الأمم المتحدة وكل وكالاتها تسعى لتجنيد وربط نشاطها بنشاط منظمات المجتمع المدني، ويظهر ذلك من خلال المادة 71 من الفصل العاشر من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن:"للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه وهذه الترتيبات قد يجريها مع هيئات دولية، كما قد يجريها مع هيئات أهلية، وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن إذا رأى ذلك ملائما"[10].

ثانيا: الوزن الكمي والكيفي لموضوع المجتمع المدني في إعلانات برشلونة

1- الوزن الكمي لموضوع المجتمع المدني

من خلال التحليل الكمي للوزن النسبي الذي يمثله موضوع المجتمع المدني ضمن الشراكة الأورومتوسطية (المبين في الجدول رقم1)، نجد أن موضوع المجتمع المدني احتل المرتبة الثالثة، بعد موضوعي حوار الحضارات والتعليم والتدريب المهني، إذ بلغ وزنه النسبي 15% من جملة محتوى

الوثائق ذات العلاقة، مما يعكس اهتماما بالغا من قبل الفاعلين بالنسبة لموضوع المجتمع المدني، كموضوع رئيس داخل المحور الجزء الثالث من إعلان برشلونة تحت عنوان :"الشراكة في المجالات الاجتماعية و الثقافية و الاجتماعية: تنمية الموارد البشرية، تشجيع التفاهم بين الثقافات، دعم التبادل بين المجتمعات المدنية، كما أنه كان حاضرا، بشكل ضمني في البعدين السياسي و الأمني، و أيضا في الشق الاقتصادي و المالي، و بالفعل فإن وزراء خارجية دول الشراكة اتفقوا على تشجيع و إقامة الآليات اللازمة لتعاون لا يخضع للمركزية، من شأنه أن يزكي التبادل بين الفاعلين في المجال الثقافي و الديني، و الجامعات و البحث العلمي و وسائل الإعلام، و الجمعيات و النقابات و المقاولات الخاصة و العامة[11].

كما أن وضع موضوع المجتمع المدني بمواضيع أخرى كحوار الثقافات والتعليم في نفس المحور يؤكد على الترابط الموجود بينهاته المواضيع ومواضيع أخربكالإشادة بقيمة المساواة في التعليم بين الولد والبنت، إذ تعتبرها الدول الأوربية قيمة أساسية غير قابلة للتفاوض في الحوار بين الحضارات، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة فتح شراكة في مجال الاهتمام بالطفولة، ومحاربة الأمراض المعدية، ترقية دور المرأة في التنمية الإقتصادية، والمشاركة السياسية والاجتماعية بغرض تحسين مكانتها في المجتمع المدني، بالإضافة إلى منحها مقاعد في المؤسسات التشريعية وفقا لما تنص عليه قوانين كل دولة[12].

وبذلك ساهم مشروع برشلونة في تأسيس إطارات للمجتمع المدني في مجالات مختلفة، كالمنتدى المدني الأرومتوسطي، و الشبكة الأرومتوسطية لحقوق الإنسان و المنتدى الاجتماعي المتوسطي. مكونة مفهوم المجتمع المدني الأرومتوسطي باعتباره شبكة من هيئات ذات البعد الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي، و التي تقف في الجهة المقابلة للدول أو المنظمات الأرومتوسطية، و التي تتميز عن هذه الأخيرة بالاستقلالية في اتخاذ القرار و المبادرة[13].

2- الوزن الكيفي لموضوع المجتمع ضمن إعلانات برشلونة

بدأ الاهتمام بمسألة تفعيل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية منذ اجتماع برشلونة 2، إذ أكد الوزراء فيه على الحوار بين المجتمعات المدنية، وتطلع المشاركين إلى البدء في برنامج تعاون لا مركزي من قبل الاتحاد الأوربي للعمل على تحسين هذا التعاون، كما دعا الوزراء إلى تطوير

مشاركة المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية ضمن الآخرين عن طريق تأسيس شبكات فيما بينها[14].

جدول رقم 01: الوزن النسبي لموضوع المجتمع المدني مقارنة بالمواضيع الأخرى

البنود / الموضوعات	الحوار بين الثقافات والحضارات	التعليم والتدريب المهني	المجتمع المدني	الحكم المحلي	التعاون القضائي الثقافية	الهجرة	التنمية الاجتماعية	المرأة	الصحة	مجموع الجمل
الاهمية	6	-	2	2	3	1	-	6	1	22
الأهداف	7	19	6	1	5	3	12	3	4	62
البرامج	4	5	3	1	2	2	3	1	-	22
الملتقيات	7	5	8	2	-	-	2	3	-	28
الانشطة	5	7	4	-	4	6	3	-	1	33
المؤسسات	-	-	3	-	1	-	1	1	-	6
الاتفاقيات	-	-	-	1	-	-	2	-	-	3
المقترحات	-	-	-	1	1	-	-	-	-	2
مجموع	29	36	26	8	16	12	23	14	4	178
النسبة المئوية	%16	%20	%15	%4	%9	%7	%13	%8	%2	%100

المصدر: مصطفى ابراهيم مبروك، حوار الثقافات عبر ملتقيات الشراكة الاورومتوسطية من 1995 إلى 2005، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماجستير في الدراسات الأوربية المتوسطية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

وفي اجتماعهم المنعقد في برشلونة 3 شجع الوزراء من جديد تضمين دائرة واسعة من الفاعلين خارج الحكومة المركزية، ورحبوا بصفة خاصة بانعقاد أول لقاء للهيئة البرلمانية الأورومتوسطية ببروكسل في أكتوبر 1998، كذلك لقاء رؤساء البرلمانات في بالما دي مايوركا يومي 7 و 8 مارس 1999، كعلامات بارزة لمصلحة المجتمع المدني، كما أكد الوزراء على أن كلا من السلطتين الاقليمية والمحلية يجب أن تتقاربا، كما دعوا إلى تقوية الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني، وقد أكد الوزراء على أهمية إعطاء التعاون اللامركزي قوة دفع جديدة، وذلك من خلال التشديد على المفوضية الاوروبية بالبدء في برامج التعاون اللامركزي بأقصى سرعة ممكنة[15].

وفي برشلونة 4، أعاد الوزراء التأكيد على الأخذ في الاعتبار الأهداف المرجوة من المجتمع المدني، باعتباره بعدا هاما من أبعاد الشراكة، وأخذوا في الحسبان التوصيات المقدمة من ممثلي

الاتحادات التجارية، والسلطات المحلية وملتقيات المنظمات غير الحكومة من خلال المنتدى المدني ومن دوائر الأعمال الأورورمتوسطية، وشدد الوزراء على حث اللاعبين من قبل المجتمع المدني على التواجد بصفة كاملة في البرامج الأقاليمية الحالية والمتوقعة، وفي هذا الصدد، دعوا إلى تأسيس برنامج أقاليمي للتبادل العلمي، كما أرادوا دعما متواصلا للمجتمع المدني، وبخاصة عن طريق برنامج ميدا الديمقراطية[16].

وفي برشلونة 5، وافق الوزراء على آلية مستقبلية لدعم وتطوير إدماج المجتمع المدني داخل الشراكة في مراحلها المبكرة بقدر الامكان[17].

ويعتبر اجتماع برشلونة 6 أهم الملتقيات التي تناولت المجتمع المدني وقضاياه، فقد رحب الوزراء بزيادة

دور المجتمع المدني، بالإضافة إلى اشراكه في برامج عملية برشلونة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما لاحظ الوزراء المجهودات التي اتخذتها منظمات وشبكات المجتمع المدني للتأكيد على مواصلة أنشطة ملتقيات المنتدى المدني، وبالتالي زيادة فعالية تأثيرها على الشراكة، من هذا المنطلق شجع الوزراء الفاعلين في المجتمع المدني للتأكيد على الحوار وتفعيل الشبكات لدفع مساهماتهم في انجاز اهداف الشراكة الأورومتوسطية.

وفي برشلونة 7، شجع الوزراء المجهودات المبذولة لزيادة تنوع وتمايز المجتمع المدني في إطار عملية برشلونة عن طريق الشبكات المتزايدة وكذلك الاتصال الدائر بين الشعوب، وقد أشار الوزراء إلى أنه يمكن لمؤسسة أنالينذ أن تسهم بدور فعال في تفعيل وتنشيط المجتمع المدني.

كما جاء في ختام إعلان برشلونة السابع إشارة إلى المجالات التي يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورا فيها كحقوق الإنسان، ومساواة الجنس، حقوق المهاجرين، اللاجئين، احترام القانون الدولي في حل المشكلات، سياسات التوظيف، التنمية المستدامة، البيئة، التنوع الثقافي، محاربة الفاقة والايدز.

ثالثا: مشاريع المبادرة الأوربية للديمقراطية وحقوق الإنسان

تم إنشاء المبادرة الأوربية للديمقراطية وحقوق الانسان سنة 1994، وهي تضم تحت نفس المحور (B7-70) سلسلة من الخطوط التمويلية الخاصة بترقية الديمقراطية وحقوق الانسان، حيث

أقرها المادة 6 من معاهدة الوحدة الأوربية (ماستريخت) [18]، وتهدف هذه الآلية الى تمويل المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان[19]. وقد تم تخصيص ميزانية تقدر بـ 1104 مليون يورو خلال الفترة من 2007-2013[20].

وقد تحولت المبادرة الأوربية للديمقراطية وحقوق الإنسان إلى الآلية المالية من أجل ترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تأسست بموجب اللائحة رقم 2006/1889 الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوربي للإتحاد بتاريخ 20 ديسمبر 2006، حيث أكدت الآلية على ترابط الديمقراطية وحقوق الانسان مع بعضهما فالحقوق والحريات الأساسية، والتي تتمثل في حرية التعبير وحرية التجمع أمران ضروريان لأجل إقامة نظام سياسي تعددي في مسيرة البناء الديمقراطي، وتهدف الآلية الى تحقيق خمسة أهداف[21]:

تحسين آليات احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية.

تعزيز دور المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي.

دعم وتقوية المؤسسات الجهوية والدولية لأجل حماية حقوق الإنسان، العدالة، دولة القانون، ترقية الديمقراطية.

تطوير المسارات الانتخابية والديمقراطية باضفاء نوع من الشفافية والفعالية عليها وبخاصة باشراك مراقبين دوليين في ذلك.

دعم كافة مجالات التعاون في إطار سياسات التعاون والدعم المقدمة من طرف الإتحاد الأوربي خاصة في مجال الحوار حول حقوق الإنسان، المدافعين عن حقوق الإنسان، عقوبة الاعدام، التعذيب وحقوق الأطفال في النزاعات المسلحة.

وقد تضمنت المبادرة الأوربية للديمقراطية وحقوق الانسان ثلاثة أنواع من المشاريع[22]:

المشاريع الصغيرة: بمخصصات تقل عن 100.000 يورو، وتنفذ من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية، وتقوم البعثات الدبلوماسية للمفوضية الأوربية في البلدان المعنية بإدارة هذه المشاريع.

المشاريع الكبيرة: بميزانية أكبر، أكثر من 300.000 يورو، والتي يمكن تنفيذها من قبل المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية، باستثناء المنظمات أو المؤسسات الرسمية.

المشاريع المستهدفة: ويتم تنفيذها بواسطة المنظمات الإقليمية أو الدولية.

رابعا: منظمات المجتمع المدني في إطار الشراكة الأورومتوسطية

عقب انطلاق مشروع برشلونة ظهرت عدة شبكات ومنتديات غير حكومية مكونة من منظمات المجتمع المدني في دول ضفة المتوسط، والتي تحالفت في إطار إقليمي ومن أهمها"

أ- المنتدى المدني الأورومتوسطي (FCM): و هي مبادرة للتنسيق و الحوار بين المجتمعات المدنية الاورمتوسطية مكنت من جمع ما يقارب ألف ممثل لمنظمات ومؤسسات تنتمي لدول الشراكة، وينعقد المنتدى الأورومتوسطي كل سنة موازاة مع اجتماع وزراء خارجية الدول المتوسطية المنخرطة في مشروع برشلونة، وذلك بهدف التشاور ورفع توصيات للحكومات حول قضايا تهم المجتمعات الأورمتوسطية، حيث انعقد المنتدى الاورمتوسطي الأول ببرشلونة ما بين 29 و 30 نوفمبر 1995، وتتمثل أهداف المنتدى مما يلي[23]:

الحوار الثقافي.

التعاون في المجال الإعلامي.

قضايا الهجرة ومن بينها الهجرة السرية

استطاع هذا المنتدى المدني أن يتحول من نشاط موازي ومرافق اللقاءات الوزارية، إلى منتدى للحوار بتوفر على قوة اقتراحية في مجالات متعددة كحقوق الإنسان، الديمقراطية، دور المجتمع المدني في الشراكة الأورومتوسطية، الحقوق الاجتماعية، الهجرة، البيئة، الحوار، التبادل الثقافي.

ب – الشبكة الاورمتوسطية لحقوق الإنسان: تم تأسيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان سنة 1997 خلال اجتماع بالمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان في كوبنهاجن، عقدته مجموعة من الناشطين في مجال حقوق الإنسان من شمال وجنوب المتوسط[24]، وهي تقوم بدور جمعية لمنظمة حقوق الإنسان المنتمية إلى 27 بلدا متوسطيا، وقد اعترف بعضوية هذه الشبكة في مسار برشلونة خلال المؤتمر الوزاري المنعقد بمالطا، اشتملت الشبكة الاورمتوسطية على مجموعة من الأهداف ومنها:[25]

دعم المبادئ العالمية لحقوق الإنسان كما هي مكرسة في الصكوك الدولية والنهوض بهذه المبادئ ضمن البلدان المعنية.

العمل من أجل تطوير المؤسسات الديمقراطية والنهوض بسيادة القانون، وخصوصاً حرية التجمع والتنظيم، والمساواة بين الرجال والنساء، والتنمية المستدامة واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

مكافحة التمييز وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

دعم المنظمات غير الحكومية القائمة، وإقامة منظمات غير حكومية مستقلة وتتمتع باستقلال ذاتي، وتعزيز قدرات المجتمع المدني ودعمه، وتقديم المساعدة لجهود أفراد المجتمع المدني وتنسيقها.

دعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تُنتهك حقوقهم.

دعم التربية في مجال حقوق الإنسان والعمل لمصلحة السلام وحقوق الشعوب في تقرير المصير.

تشجيع الحوار والتضامن بين الشعوب والثقافات.[26]

ج –المنتدى النقابي الاورمتوسطي (FSEM): تم إنشاء المنتدى النقابي الأورمتوسطي في مؤتمر شتوتغارت سنة 1999 من قبل الاتحاد الأوروبي للتجارة (ETUC) بالتشاور مع اتحاد النقابات الدولي (ICFTU) ، وذلك بالشراكة مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب (ICATU) وكذلك اتحاد نقابات عمال المغرب العربي (USTMA)، وبضمه المنظمات النقابية الاورمتوسطية يطمح المنتدى ليكون بمثابة إطار دائم، يهدف إلى تدعيم البعد الإجتماعي لمشروع برشلونة من أجل تقوية الانسجام الاجتماعي في خدمة الاستقرار ودرء النزاعات، لأنه يستحيل في غياب الانسجام والاستقرار الاجتماعيين، بناء الاستقرار السياسي الذي هو عنصر ملائم في درئ النزاعات ، ومن بين الأولويات التي حددها المنتدى النقابي، مسألة الشغل اللائق الذي يعتبر أحد المفاتيح الأساسية، ولا سيما لتشر الأزدهار والرفاه والإدماج، بتوفير الشغل واحقاق الديموقراطية[27].

د –شبكة يورو ميسكوEuromesco: يوروميسكو (لجنة الدراسات الأورومتوسطية) هي شبكة رئيسية من مراكز البحوث حول السياسة والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي عبارة عن تجمه لمؤسسات مستقلة تهتم بتحليل قضايا متعلقة بالأمن والدفاع والمجتمع المدني من زاوية الشراكة، كما أن هذه الشبكة تنتظم في إطار مجموعات بحيث تنخرط في برامج تمتد من سنتين إلى 3سنوات، وقد انتقلت هذه الشبكة من اهتمامها بالقضايا الإستراتيجية والأمنية في البداية إلى الانفتاح

على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية والثقافية[28]. أنشئت يوروميسكو في سنة 1996 بهدف تشجيع البحوث والمعلومات و العلاقات الاجتماعية بين الأعضاء، كذلك العمل كإجراء لبناء الثقة في إطار عملية برشلونة، وتضم الشبكة 99 معهدا من 33 بلدا خارج الـ 43 دولة الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. وتماشيا مع الهدف الأساسي المتمثل في تشجيع الأبحاث المتعلقة بتحليل تأثير السياسة والسياسات العامة الأورومتوسطية ، تهتم يوروميسكو بتطوير:[29]

– برنامج البحوث الذي يروج لمشاريع التحليلية و الموجهة نحو السياسات بمشاركة أعضاء الشبكة و خبرائها.

– سلسلة من المؤتمرات والندوات و ورش العمل لمناقشة السياسة والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

– وهناك مجموعة واسعة من المنشورات التي تهدف إلى تعزيز و نشر الأنشطة البحثية لأعضاءها.

– موقع على الانترنت و رسالة إخبارية لتشجيع تبادل الأنشطة البحثية بين الأعضاء.

خامسا: نماذج عن مشروعات المجتمع المدني في إطار الشراكة الأورومتوسطية

1 – برنامج ميدا الخاص بالجوانب الثقافية:

يهدف هذا البرنامج إلى تنمية المبادلات ما بين المجتمعات الأوربية و المغاربية في إطار تعاون لا مركزي، هدفه الدفع بالشراكة الاورمغاربية من أجل إشراك أكبر شرائح المجتمع من المواطنين في الاستفادة من التعاون اللامركزي عن طريق دعم المجموعات والاتحادات المحلية، الجامعات، وسائل الإعلام، قصد تشجيع الاتصال فيما بينها والتفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والتجارب، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى المؤتمر الوزاري الثاني المشترك لوزراء الخارجية الاورمتوسطي المنعقد بمالطا في 16/15 افريل 1997 و الذي أسس لهذا النوع من التعاون عبر عدة آليات و منها[30]:

شبكة التعاون الاور–متوسطية بين المدن

برنامج المدن المتوسطي MEDURBS

برنامج الجامعات المتوسطي MEDCAMPUS

برنامج وسائل الإعلام المتوسطي MEDMEDIA

بالإضافة إلى مختلف الورشات الخاصة بالمحافظة على التراث و الإرث الحضاري في الدول المتوسطة[31].

2- برنامج تومبيس TEMPUS:

هو برنامج للتعاون الثقافي خاص بالجانب الجامعي يهدف إلى الانفتاح على الأساليب الأكاديمية الغربية الأوربية، وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في النواحي السياسية والاقتصادية للمبادرة الأوربية. كما تسعى إلى إقامة شبكة جامعية بين دول الاتحاد الأوربي والدول المغاربية الثلاثة وذلك في إطار تبادل الخبرات وانتقال الطلاب والباحثين بين مختلف الأطراف فضلا على تأسيس مشاريع بحثية، وهذا البرنامج يعمل على محورين: محور تبادلي بين الجامعات و محور فردي بتمويل المنح الفردية[32].

يكون برنامج Tempus المعني بإحداث تغييرات في التعليم العالي بمثابة برنامج يموله الاتحاد الاوروبي. فهو يدعم تحديث التعليم العالي في الدول المشاركة في أوروبا الشرقية، آسيا الوسطى، دول البلقان وحوض البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال مشروعات التعاون بين الجامعات.

يتمثل الهدف العام للبرنامج في دعم تحديث التعليم العالي في المنطقة المحيطة بالاتحاد الأوروبي. ويعزز البرنامج التعاون بين المعاهد البحثية، بالإضافة إلى التأكيد على إصلاح وتحديث نظام التعليم العالي في الدول المشاركة. وتكون الوكالة التنفيذية للتعليم، الثقافة والمجالات السمعية المرئية (EACEA) مسئولة عن إدارة برنامج Tempus الرابع (2007- 2013) تحت إشراف الادارة العامة للمساعداة الأوروبية[33].

يتم تصميم برنامج Tempus الرابع بغرض دعم تحديث نظم التعليم العالي في الدول المشاركة، وتتم هيكلة الموضوعات الخاصة به حول المجالات الأساسية التي تتحكم في الاتجاهات الحالية للتعليم العالي علي مستوي العالم وتتمثل هذه الموضوعات فيما يلي[34]:

اصلاح المناهج الدراسية

تحديث المناهج

إصلاح النظام الاداري

النظام الاداري والخدمات المقدمة للطلبة في الجامعات

ادخال نظام ضمان الجودة

الاستقلالية المالية والمؤسسية والمسئولية المحاسبية

التكافؤ والشفافية في التعليم العالي

تطوير العلاقات الدولية

التعليم العالي والمجتمع

تدريب الاساتذة غير الجامعيين – تطوير الشراكات

الوعي بالابتكارات التعليمية البحثية

البرامج التدريبية الخاصة بالخدمات العامة (الوزارات والهيئات المحلية /الاقليمية)

تطوير التعلم الطويل المدي في المجتمع ككل

الأطر الخاصة بالمؤهلات اللازمة

يقوم برنامج تومبوس Tempus بتمويل 3 أنواع من المشاريع[35]:

المشروعات المشتركة: التي يتم تنفيذها علي المستوي المؤسسي بغرض إصلاح المناهج، تطوير الادارة الجامعية والتواصل مع المجتمع بدرجة أكبر.

مقاييس هيكلية: يتم تنفيذها علي المستوي الوطني بغرض اصلاح وتطوير نظم وهياكل التعليم العالي في الدول المشاركة.

المقاييس المصاحبة: النشر والأنشطة المعلوماتية الأخرى (المؤتمرات، الدراسات، تبادل الممارسات الجيدة، مكاتب Tempus على المستوي الوطني ، خبراء إصلاح التعليم العالي).

كما يتم تنفيذ هذه المشاريع عبر أنماط من الشراكات[36]:

المشروعات الوطنية: تستهدف المشروعات الوطنية احد الدول المشاركة بالاضافة الي التاكيد علي الاولويات الوطنية التي تم ارسائها من اجل الدولة المشاركة، كما يتعين تقديم المقترحات وذلك بتقسيم المعاهد التي تتضمن علي الأقل 3 معاهد للتعليم العالي في الدولة المشاركة بالاضافة الي 3

معاهد علي الاقل للتعليم العالي من جانب الاتحاد الاوروبي ، ينتمي كل معهد الي دولة مختلفة من دول الاتحاد الاوروبي.

المشروعات المتعددة الجنسيات: تهدف هذه المشروعات الي الاستفادة من الدولة المشاركة، حيث يتم التاكيد علي تناول الاولويات الاقليمية التي تكون معروفة بالنسبة لكل الدول المشاركة في اقليم محدد وذات اولويات وطنية تكون معروفة بالنسبة لكل من الدول المشاركة. ويتعين تقديم المقترحات من خلال تقسيم المعاهد التي تتضمن علي الاقل 2 من معاهد التعليم العالي من كل الدول المشاركة. اذا اشترك اكثر من 2 من الدول المشاركة في الاقتراح، يتعين قيام 2 من المعاهد علي الاقل في الدولة الثالثة او الرابعة أو الخامسة أو أكثر من ذلك بالنسبة للدول المشاركة باقرار المشروع والتوقيع عليه. هذا بالإضافة إلى 3 معاهد للتعليم العالي علي الاقل تنتمي لدولة اخري عضو بالاتحاد الاوروبي.

الحالة الخاصة بمشروعات المقاييس الهيكلية فقط: يتعين اشراك الوزارات المسئولة عن التعليم العالي في كل دولة مشاركة باعتبارها طرف مشارك بصورة كاملة.

خاتمة

وفي الختام نستنتج أن منظمات المجتمع المدني حصلت على مكانة هامة في إطار المبادرات الأوربية من أجل الشراكة مع دول المتوسط، خاصة الدول العربية التي تعرف تأخرا في المسار الديمقراطي وحرية بكل مكوناته وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني، ويظهر ذلك في الاعلانات والاجتماعات التي عقدها وزراء خارجية دول الشراكة، وذلك على الرغم من الغموض الذي طبع عبارات الإعلان فيما يخص المجالات التي يمكن للمجتمع المدني التدخل بها إلا أنه جرى ذكره منذ البداية كفاعل رئيسي في الشراكة للنهوض بها والسير بها إلى الأمام. فتنظيمات المجتمع المدني هي التي ستعطي لهذه الشراكة بعدها الحقيقي، حيث يعتمد ديناميكية تجاوز الهيئات الرسمية وعلى تعبئة الإقليم و العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية،إضافة إلى الشبكات الاتحادية. وعلى هذا الأساس لابد أن تعمل الشراكة على دعم جميع ممثلي المجتمع المدني وذلك بزيادة العمل على تشكيل برامج التعاون اللامركزية مع كل الأطراف.

لقد ساهمت الشراكو الأورومتوسطية في بعث الحوار العربي الأوربي، ليس في بعد الرسمي المؤسساتي وإنما في بعده غير الرسمي ممثلا في الشبكات والمنظمات الأورومتوسطية التي أنشأت من أجل إخراج الشراكة الأورومتوسطية من الإطار السياسي والأمني، النابع من المصلحة الضيقة، إلى إطار إجتماعي ثقافي أوسع يسمح لشرائح أوسع من المجتمع في المشاركة في إثراء هذا الحوار من أجل جعل منطقة البحر المتوسط منطقة تواصل يعمها الأمن والاستقرا والازدهار وليس منطقة صراع وصدام وتنافس.

وفي هذا الإطار تعبر البرامج المقترحة ضمن مشاريع الشراكة عن النية الصادقة للدول الأورومتوسطية العضوة، في تشجيع مجالات التعاون والتبادل بين ضفتي المتوسط، بحيث تسمح لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم تصورها – كل في مجال تخصصها– لطبيعة الاحتياجات التي تنقص دول جنوب المتوسط، والكيفية التي يمكن لدول شمال المتوسط أن تساعد فيها.

هوامش الفصل

قائمة المراجع

الكتب

Camille Gangloff, L'Import-Export de la démocratie: Serbie, Georgie, Ukraine, Kirghizistan, Paris : Editions L'Harmattan, 2008.

Leah Levin, Droits de l'homme questions et reponses, Editions UNESCO, 1ére Edition, 1981.

الدراسات غير المنشورة

باري عبد اللطيف، المجتمع المدني العالمي وتأثيرها على المجتمع المدني الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007.

مصطفى ابراهيم مبروك، حوار الثقافات عبر ملتقيات الشراكة الاورومتوسطية من 1995 إلى 2005، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماجستير في الدراسات الأوربية المتوسطية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

شمس الدين معنصري، الآليات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

خلفة نصيرة، إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية وأثرها على مسارات الدمقرطة في النظم السياسية المغاربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012.

بوهراوة نسيمة، دور الفواعل اللادولاتية في ديناميكيات التعاون في المتوسط دراسة حالة المنتدى المدني المتوسطي، مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009.

المقالات

John Ikenberry, Global Civil Society?, Foreign Affairs, **NOVEMBER/DECEMBER 2003.**

نادية أبو زاهر ، المجتمع المدني وأثر العولمة عليه، الحوار المتمدن–العدد: 2576 – 2009 / 3 / 5 – 08:18 ، موقع

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164730

رباح حسن الزيدان، مفهوم المجتمع المدني العالمي، الحوار المتمدن، العدد: 3327، 2011 / 4 / 5، متاح عبر

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=253668

عبد الله تركماني، سبل نجاح حوار الثقافات في عالم متغيّر، ورقة قُدمت في إطار ندوة " التراث العربي والحوار الثقافي " من 23 إلى 25 نوفمبر 2005، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة تونس.

إسماعيل الخاوة، دور المجتمع المدني في الشراكة الأرومتوسطية، مقال منشور عبر موقع http://www.selwane.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1542&Itemid=49

مواقع الانترنت الرسمية

موقع الشبكة الاوروبيت–المتوسطية لحقوق الإنسان، عبر موقع

www.euromedrights.org/ara

موقع شبكة اليوروميسكو http://mail.euromesco.net/

موقع بوابة التعاون المصري الأوربي عبر

http://www.stip.eg.net/sheraca/?q=ar/node/127

ميثاق الأمم المتحدة، الصادر بمدينة سان فرانسيسكو، في 26 جوان 1945، متاح عبر موقع http://www.yemenintransition.com/artImge/MethkAlmimAlmt7dh.pdf

---

- **(1)** : John Ikenberry, Global Civil Society?, **Foreign Affairs**, NOVEMBER/DECEMBER 2003.

(2): باري عبد اللطيف، **المجتمع المدني العالمي وتأثيرها على المجتمع المدني الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007، ص45.

(3): نفس المرجع، ص46.

(4): نادية أبو زاهر ، المجتمع المدني وأثر العولمة عليه، الحوار المتمدن-العدد: 2576 - 2009 / 3 / 5 - 08:18 ، موقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164730

(5): باري عبد اللطيف، **المرجع السابق الذكر**، ص45.

(6): رباح حسن الزيدان، مفهوم المجتمع المدني العالمي، الحوار المتمدن، العدد: 3327، 2011 / 4 / 5، متاح عبر http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=253668

(7): باري عبد اللطيف، **المرجع السابق الذكر**، ص1.

(8): عبد الله تركماني، **سبل نجاح حوار الثقافات في عالم متغيّر**، ورقة قُدمت في إطار ندوة " التراث العربي والحوار الثقافي " من 23 إلى 25 نوفمبر 2005، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة تونس.

(9): باري عبد اللطيف، **المرجع السابق الذكر**، ص50.

(10): للمزيد أنظر ميثاق الأمم المتحدة، الصادر بمدينة سان فرانسيسكو، في 26 جوان 1945، متاح عبر موقع http://www.yemenintransition.com/artImge/MethkAlmimAlmt7dh.pdf

(11): إسماعيل الخاوة، **دور المجتمع المدني في الشراكة الأورومتوسطية**، مقال منشور عبر موقع http://www.selwane.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1542&Itemid=49

(12): مصطفى ابراهيم مبروك، **حوار الثقافات عبر ملتقيات الشراكة الاوروميتوسطية من 1995 إلى 2005**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماجستير في الدراسات الأوربية المتوسطية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007، ص11.

(13): إسماعيل الخاوة، **المرجع السابق الذكر**.

(14): للمزيد أنظر إعلان برشلونة (1997)، الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية

Deuxième conference ministérielle Euro-Mediterranéenne (Malte, 15 et 16 avril 1997)
III. Partenariat dans les domaines social, culturel et humain : développer les ressources humaines, favoriser la compréhension entre les cultures et les échanges entre les sociétés civiles

(15): أنظر إعلان برشلونة (1999)، الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

Troisième Conférence euro-méditerranéenne des ministres des affaires étrangères Stuttgart, 15 et 16 avril 1999

(16): في عام 1996، أنشأ البرلمان الأوربي خط ميزانية خاصة سميت (ب 7050) لبرنامج ميدا للديمقراطية لتعزيز دولة القانون، وحقوق الإنسان والديمقراطية، وتعزيز المجتمع المدني في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، وهو جزء من المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان الذي أنشئ من قبل البرلمان الأوروبي عام 1994. للمزيد أنظر الملحق رقم (03): المتضمن إعلان برشلونة (2000)، الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية
QUATRIEME CONFERENCE EURO-MEDITERRANEENNE DES MINISTRES DES AFFAIRES ETRANGERES (Marseille, 15 et 16 novembre 2000)

(17): أنظر مقتطف من إعلان برشلونة (2001)، الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية.
CONFERENCE EURO-MEDITERRANEENNE DES MINISTRES DES AFFAIRES ETRANGERES(Bruxelles, 5/6 novembre 2001)

(18): تنص المادة السادسة من إتفاقية ماستريخت على ما يلي:

1- تقوم الوحدة الأوربية على مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية، وكذلك دولة القانون، وهي مبادئ مشتركة بين الدول الأعضاء.

2- تحترم الوحدة الأوربية الحقوق الأساسية كما هو منصوص عليها في الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية الموقعة في روما في 4 نوفمبر 1950، والمستقاة من التقاليد الدستورية المشتركة للدول الأعضاء، كمبادئ عامة لقانون المجتمع.

3- تحرتم الوحدة الأوربية الهوية الوطنية للدول الأعضاء فيها.

4- تتزود الوحدة الأوربية بالإمكانيات اللازمة لتحقيق أهدافها ولتنفيذ سياساتها على أحسن وجه.

(19) : Camille Gangloff**, L'Import-Export de la démocratie: Serbie, Georgie, Ukraine, Kirghizistan**, Paris : Editions L'Harmattan, 2008.39.

(20): Leah Levin, **Droits de l'homme questions et reponses**, Editions UNESCO, 1ére Edition, 1981, p137.

(21): شمس الدين معنصري، **الآليات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان**، مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص ص77-81.

(22): خلفة نصيرة، **إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على مسارات الدمقرطة في النظم السياسية المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012، ص152.

(23): بوهراوة نسيمة، **دور الفواعل اللادولاتية في ديناميكيات التعاون في المتوسط دراسة حالة المنتدى المدني المتوسطي**، مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص ص 93-94.

(24): للمزيد أنظر: موقع الشبكة الاوروبيت-المتوسطية لحقوق الإنسان، عبر موقع www.euromedrights.org/ara

للمزيد أنظر: موقع الشبكة الاوروبيت-المتوسطية لحقوق الإنسان، عبر موقع www.euromedrights.org/ara

(25): خلفة نصيرة، **المرجع السابق الذكر**، ص191.

(26): للمزيد أنظر: موقع الشبكة الاوروبيت-المتوسطية لحقوق الإنسان، عبر موقع www.euromedrights.org/ara

(27): بوهراوة نسيمة، **المرجع السابق الذكر**، ص 94.

(28):

(29):

(30):